

الإِنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف (الإِنصاف لللبطليوسي)

وليس هناك اجبار مطلق ولا تفويض مطلق انما هو أمر بين أمرين يدق عن أفكار المعتبرين
ويحير أذهان المتأملين .

وهذا هو معنى ما أشار اليه حذاق أهل السنة رحمهم الله بقولهم ان العبد لا مطلق ولا موثق .
فما ورد من الآيات والأحاديث التي طاهرها الاجبار فهو مصروف الى أحد ثلاثة أشياء .
اما الى العلم السابق الذي لا مخرج للعبد منه ولا يمكنه أن يتخير غيره .
واما الى فعل فعله الله تعالى به على جهة العقاب كقوله بل طبع الله عليها بكفرهم واما الى
الإخبار عن قدرته تعالى على ما يشاء كقوله تعالى ولو شاء الله لجمعهم على الهدى .
وما ورد من الآيات والأحاديث طاهره التفويض فهو مصروف الى الأمر والنهي الواقعين عليه
وانما غلظت القدرية في هذا لأنهم لا يثبتون الله تعالى علما سابقا بالأمر قبل وقوعها وعلم
الله عندهم محدث تعالى الله عما يقوله الجاهلون علوا كبيرا فاعتبروا حال العبد من جهة الأمر
والنهي والإستطاعة المركبة فيه لا من جهة العلم السابق